جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الفكر الغربي القديم والوسيط
المرحلة الثانية
استاذ المادة/ أ. م. د. مؤيد جبير محمود

مارسيليو بادو ١٢٧٥ -١٣٤٣

بادو هي اسم مدينة مسقط رأسه، وهي من المدن الايطالية التي اشتهرت بسريان روح الحرية بين سكانها، ودفاعها عن نفسها ضد رجال الدين، وينتمي مارسيليو الى الطبقة الوسطى، ودرس الطب والقانون والفلسفة واللاهوت. وأضفت مهنة الطب على منحاه التفكيري نزعة النقد العلمي الحر.

ضمن بادو أفكاره في كتابه الشهير (المدافع عن السلام) (the defender of peace) الذي صدر عام ١٣٢٤. وكان هدف الكتاب الرئيسي هو هدم نظام السيطرة البابوية والنظرية التي يقوم عليها القانون الكنسي، وخاصة اداء الكنيسة من حقها في السيطرة على السلطة الزمنية.

ويستعير أساس نظريته من أرسطو، وقد جعل من مبدأ أرسطو عن (المجتمع المكتفي ذاتيا) والقادر على سد حاجاته، المادية والاخلاقية معا، المنطلق الذي اهتدى به في بحثه هذا.

الدولة والحكومة عند بادو

الدولة عنده كائن حي، ويرى بأن المدينة مشتقة من الأسرة، وهناك زراع وصناع وجنود وموظفون وقساوسة في هذه المدينة وهو بذلك يسير على خطى أرسطو ، ولكن الجديد في هذا التصور هو ادخل المسيحية كعامل جديد في تكوين الدولة. وهو يقرر بشجاعة ان رجال الدين في علاقاتهم الدنيوية لايختلفون عن أي طبقة اخرى من طبقات المجتمع.

والمسيحية من وجهة نظره ديانة سماوية، وهي ليست طبيعية لهذا لايمكن اخضاعها للتفكير المنطقي، بخلاف الدولة التي لها تكوين طبيعي، وهو بهذا يخالف توماس الاكويني الذي حاول التوفيق بين العقيدة والعقل عند تبريره للمسيحية. ووظية الدين تنحصر في توضيح الطريق أمام من يريد الخلاص الأبدي في الآخرة.

وهو يقول كما قال أرسطو ان الحكومات أما أن تكون صالحة أو تكون فاسدة:

الحكومات الصالحة: الملكية والارستقراطية والديمقراطية.

الحكومات الفاسدة: هي حكم الطاغية وحكم القلة (الوليكارشية) والديمقراطية.

معيار التمييز بين الصلاح والفساد هو: مدى الاقبال على رعاية المحكومين واتفاق اعمالهم مع ميولهم، او العكس من ذلك اي التوجه الى خدمة الحكام وعدم الاهتمام بمصالح المحكومين.

بماذا خالف بادو أرسطو؟

بادو خالف أرسطو في ناحيتين أساسيتين:

الاولى جعل احترام ارادة الشعب المحك الاساس للتمييز بين الحكومات الصالحة والحكومات الفاسدة، بينما أرسطو لمن يكن يسمح لمن عليهم واجب الطاعة أن يكون لهم حق الامر، أي لم يكن يسمح باحترام ارادة الشعب ووجوب اخذ موافقته على مايصدره الحكام من اوامر.

والثانية ان بادو ميز بين الحكومة وبين مسلكها لتحقيق هذه الغاية وهو أمر افتقده أرسطو، فغاية الحكومة هو تحقيق الصالح العام. والمسلك هو الاسلوب الذي يتمثل في الطريقة التي تختارها هذه الغاية، فالديمقراطية كشكل من اشكال الحكم تتصل أولا بالاسلوب التي تتخذه الحكومة لنفسها، اما الناتج الغاية فقد يكون طيبا أو سيئا.

القانون والهيئة المشرعة

القانون عنده إما أن يكون مقدسا أو ان يكون بشريا، الاول هو اوامر الله المباشرة التي تبغي تنظيم الاعمال البشرية بطريقة تؤهلم لنعيم الخرة.

أما القانون البشري فهو اوامر مجموعة من المواطنين، او اغلبية منهم، لتنظيم اعمال الافراد من اجل تحقيق حياة فاضلة في هذه الدنيا، وتصحب هذا القانون في العادة قوة تنفيذية تكفل تنفيذ العقاب بمن يخالف أحكامه.

وهو يريد من هذا التقسيم القول: أن رجال الدين لايمكن ان تكون لهم سلطة إذا أن سلطتهم لاتصحبها قوة تنفيذية في هذه الدنيا الا اذا امكن ان يضع المشرع بأيديهم مثل هذه القوة. والمشرع من وجهة نظره هو: ان المشرع ومصدر القانون الفعال هم الافراد أو جميع المواطنين أو اغلبيتهم، وهم يقرون بمحض ارادتهم، في جمعية عامة، وفي لغة معبرة لا لبس فيها ماهو مباح للناس من الاعمال المدنية وماهو محرم عليهم، مع تعرض من يخالف القانون لدفع غرامة أو تحمل عقوبة دنيوية أخرى. وهكذا فإن الشعب هو المشرع الذي يصوغ القوانين فهو صاحب السلطة، ومن يمارسهافإنه يمارسها باسمه.

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الفكر الغربي القديم والوسيط
المرحلة الثانية
استاذ المادة/ أ. م. د. مؤيد جبير محمود

الهيئة التنفيذية

يرى بادو أن الهيئة التنفيذية تنتخب من قبل السلطة التشريعية الشعب وتحدد العادات طريقة الانتخابا في كل الشعب، وسلطة هذه الهيئة مستمة من الشعب، لهذايجب ان تتماشى اعمالها مع قوانين الدولة ولا تتعدى حقوقها وواجباتها القدر الذي يسمح به الشعب، فالشعب هو الذي يوضح حقوق السلطة اتنفيذية وواجباتها.

الجانب الروحي من كتابة المدافع عن السلام:

١- الكنيسة ورجالها : رجال الدين بالنسبة اليه ليس لهم سلطة تنفذ لانهم مجدرد طبقة من طبقات المجتمع أما بطريقة التوكيل أوطريقة الندب، لهذا فإن رجال الكنيسة ليس لهم سلطة تنفذ. ولا سلطة معاقبة الافراد الخارجين عن الدين. واعمالهم يجب ان تكون مجرد اعطاء الوعظ والنصائح مثلهم مثل الطبيب في ذلك.

٢-املاك الكنبسة: لا يجب ان يكون للكنيسة املاك ولا يحق لها أن تفرض ضرائب أو الاعفاء منها.

٣-وظيفة رجال الدين: طالما يتقاضى رجل الدين أجرا عن وظيفته فللدولة الحق على ارغامه على أداء اعماله بموجب هذه الوظيفة.

٤-تنظيم الكنيسة: تحتاج الى نظام يختلف بطبيعته عن النظام المدني حتى تتمكن من الهيمنة على المسائل الروحية. وان تنظيم الكنيسة امر لايجب ان ينفرد به البابا بل يتعهده مجلس عام منتخب من المسحيين جميعا يكون له سلطة البت في المسائل الروحية وقراراته ملزمة للجميع بما فيهم البابا نفسه.

المصادر:

١-غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٢-عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- ليو شتراوس، جوزيف كروسبي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج١، ترجمة محمود احمد سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات، ج١، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.

٥- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.